## نائب حاكم مصرف لبنان الأستاذ رائد شرف الدين:

# يلتزم مصرف لبنان بالمعايير والقرارات الدولية، بما لايعرّض أي مصرف من مصارفنا اللبنانية للاهتزاز

هو ليس خبيراً اقتصادياً ومالياً فحسب . بل ايضا منفتحاً على علم الدين ، الذي اخذه كابراً عن كابر ، فجده العالم العَلم العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين ، وخاله الامام القائد السيد موسى الصدر.

منفتح على علوم الدنيا ، التي نهلها بجده واجتهاده ، فطوع لغة الإقتصاد والأرقام واستحق بجدارة مركزه في قيادة بنك البنوك في لبنان ، " البنك المركزي " انه نائب الاول لحاكم مصرف لبنان الدكتور رائد شرف الدين الذي التقته "الحقائق" وكانت لها معه هذا الحوار حول شؤون وشجون القطاع المصرفي في لبنان .

**كيف تقيم الواقع المالي والاقتصادي في لبنان في ظل الوضع الراهن وهل هناك تداعيات على السوق المالي في حال تأخر انتخاب رئيس للجمهورية؟**

للوضع الراهن في لبنان والأحداث في المنطقة تداعيات مباشرة على الاقتصاد اللبناني والسوق المالي المحلي. ورغم هذا الواقع، ما زال لبنان يسجل نموا إيجابيا، على عكس العديد من البلدان العربية، وبالأخص البلدان الغير نفطية. لقد تراجعت معدلات النمو في لبنان من 8% في2007 ـ 2010 إلى 2% في 2011 ـ 2013 الى نسبة نمو لهذا العام متوقعة بين 1.5 و2%، مع الاشارة الى أن نصف حجم النمو في العام 2013 نجم عن الرزمة التحفيزية التي اطلقها مصرف لبنان في بداية العام المنصرم. ما زالت هذه النسب منخفضة وغير كافية لتغطية حاجات لبنان لكننا نبذل كافة الجهود لتنشيط العجلة الاقتصادية.

غير ان دقة الأوضاع لم تؤثر على الوضع النقدي الذي يحافظ على استقراره. فالفوائد مستقرة وستبقى على هذا النحو. أما المخاطر السيادية، أي بمعنى أخر المخاطر السياسية والأمنية، فقد طور السوق مناعة حيالها، وهذا ما يتجلى في سوق القطع حيث لا حركة تحويلات من الليرة اللبنانية إلى الدولار. كما أن سعر صرف الليرة اللبنانية مستقر وموجودات البنك المركزي بالعملات الأجنبية باتت اليوم الأعلى تاريخيا حيث تخطت عتبة الـ38 مليار دولار أميركي. نحن على ثقة من استمرار الاستقرار النقدي الذي سيسمح لنا، متى تحسنت أوضاع البلد، أن ننعش الاقتصاد اللبناني. ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل لأن مقومات إعادة إطلاق الاقتصاد اللبناني موجودة لناحية إمكانات الموارد البشرية بشكل أساسي إضافة إلى ارتفاع المدخرات في المصارف.

ان الشغور في سدة الرئاسة امر غير طبيعي نأمل الا يطول، فالفراغ يشكل ضغطا على الاداء الطبيعي للمؤسسات الدستورية الاخرى، ان كان مجلس الوزراء او مجلس النواب. كما انه يؤثر على الثقة والنمو الاقتصادي. لكن مصرف لبنان في ظل هذا الواقع سيقوم بالمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار الائتماني في لبنان. ونذكر باننا مررنا بظروف مماثلة في السابق وحافظ مصرف لبنان على الاستقرار حيث ان الثقة والامكانات المتوفرة لديه ولدى القطاع المصرفي تضفي المصداقية على هذا الموقف الذي تفرضه المصلحة الوطنية وارادتنا لحماية الاقتصاد.

**هل الوضع الاقتصادي له انعكاسات على بنية المصارف ، ونسبة ربحيته، خاصة وان محفظة المصارف تركز في عملها على الايداعات وعلى القروض؟ إلى أي مدى تؤثر الأزمات الأمنية على القطاع المصرفي؟**

القطاع المصرفي كان، وما زال، سليما بفضل النموذج المصرفي المحافظ الذي اعتمده مصرف لبنان وطوره منذ العام 1993، والذي ساعده في تخطي مختلف أنواع الأزمات

واستقطاب الرساميل، وقد تجاوزت أصوله عتبة الـ170 مليار دولار في حزيران 2014. كما أن مجموع الودائع المصرفية يرتفع بمعدل 6% سنويا، فضلا عن الفائض في السيولة الذي يتجاوز الـ16 مليار دولار مما يتيح للمصارف تسليف القطاع الخاص ضمن الحدود التي تفرضها تعاميم مصرف لبنان. وقد تجاوزت الودائع 147 مليار دولار حاليا.

بالنسبة لأرباح المصارف، ما يهمّ مصرف لبنان هو ان تستمر المصارف في تحقيق الربحية، وليس بالضرورة نسب الربحية ذاتها. وقد حققت المصارف اللبنانية خلال العام 2013، ارباحا مماثلة للعام 2012 لا بل تزيد عنها بنسبة 4 في المئة. ونحن نتوقع أن تكون أرباح العام 2014 مستقرة او أن تسجل نموا طفيفا، بعد ان كونت كل المؤونات الضرورية لتغطية المخاطر المرتبطة بوضع المنطقة، والودائع ستحافظ على الوتيرة نفسها.

من جهة اخرى، بات القطاع المصرفي اللبناني سباقا في الالتزام بالمعايير الدولية والتقيد بتعاميم مصرف لبنان لجهة تكوين الاحتياطات اللازمة، إذ أن نسبة الملاءة على سبيل المثال التي نفرضها تتخطى ما هو مطلوب في بازل 3، وهي حاليا بحدود الـ 10%.

نعمل أيضا على تحسين نوعية العمل المصرفي بالتعاون مع المصارف، وذلك من خلال وحدة معنية بحماية المستهلك تابعة للجنة الرقابة، وهي تعمل ليس كصندوق شكاوى، بل للتأكد من أن المصارف تملك رأس المال البشري والأنظمة والتجهيزات الكفيلة بتأمين التعاطي الشفاف والعادل مع الزبائن.

**هل يعد مصرف لبنان إجراءات جديدة بخصوص مكافحة الإرهاب، بعد أن أصبح تمويل المنظمات الإرهابية هاجس الدول الكبرى؟**

جهد البنك المركزي لحماية سمعة لبنان، وأصدر تعاميم لتأمين الشفافية والمشروعية في العمل المصرفي بغية المحافظة على انخراطنا في العولمة المالية وتسهيل تعاطينا مع المصارف المراسلة من خلال احترام القوانين التي تعمل على أساسها هذه المصارف. وتقوم لجنة الرقابة على المصارف والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال بالمتابعة الجدية لهذه التعاميم.

ان لبنان ملتزم بمكافحة تمويل الإرهاب ضمن مفهوم القانون اللبناني، وعليه فإن مصارفنا تلتزم بشكل كامل بتطبيق العقوبات التي أقرت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية أو افراديا في دول نتعامل بعملاتها أو مع مصارفها. كما أن التعاميم الصادرة واضحة بمنع جميع العاملين في القطاع المالي من التعامل مع أي جهة مدرجة، وخصوصا بعملة الدولة التي أدرجتها أو مع أحد مصارف تلك الدولة.

لقد أنجز مصرف لبنان ما عليه القيام به،

واتخذ كل التدابير اللازمة، وفي أدراج مجلس النواب 3 مشاريع قوانين تنتظر الإقرار. الأول، يتعلق بنقل الأموال عبر الحدود وضرورة التصريح للجمارك عن أي مبلغ يفوق الـ20 ألف دولار، والثاني، مشروع قانون يسمح بتبادل المعلومات الضرائبية عن مؤسسات وأشخاص صدرت بحقهم أحكام في الخارج في إطار مكافحة التهرب من الضرائب. أما مشروع القانون الثالث، فهو تعديل لقانون مكافحة تبييض الأموال للتشدد في تمويل الإرهاب ولكن ضمن المفهوم اللبناني. بهذا يمكن القول أنه بات لدى لبنان الوعاء التشريعي الكامل لحماية القطاع المالي. ان عدم اقرار هذه القوانين قد يفيد عددا ضئيلا من المتعاملين مع السوق اللبنانية، في حين ان من مصلحة لبنان وسمعته اقرار هذه القوانين الموجودة في دول العالم.

**هل تأثر القطاع المصرفي بمشكلة الفيدرال بنك، باعتبار أن كل شخص من 8 آذار هو مشروع متهم من قبل الولايات المتحدة كونه قريب من حزب الله، وهل مصرف لبنان بصدد إنشاء خلية أزمة في إطار الرقابة الاحترازية؟**

**وهل هناك شبهات تدورحول بعض المصارف اللبنانية، كاتهامها بتبييض أموال وتمويل ارهاب يمكن أن تفاجئنا به الدول الكبرى كالولايات المتحدة وغيرها؟**

يجب التفرقة ما بين FBME القبرصي والقضية التي تتهمه بها وزارة الخزانة الأميركية وبين فدرال بنك ـ لبنان. احترازيا يتابع مصرف لبنان الملف، وبالنسبة الى فدرال ـ بنك، ان الامور طبيعية في المصرف ولا اجراءات خاصة حياله، كما ان فدرال بنك ملتزم القوانين اللبنانية. ويبقى الاهم عدم الخلط بين المصرفين، الامر الذي التزمته وزارة الخزانة الأميركية، مما يؤكد استقلالية فدرال بنك لبنان عن مصرف FBME في قبرص.

وقد انشىء لدى مصرف لبنان مؤخراً "وحدة الاستقرار المالي". تكمن اهميتها بانها ستمكننا من مراقبة الوضع المالي والمصرفي في لبنان والعالم، واستشراف المخاطر والازمات المالية والمصرفية والاقتصادية المحتملة قبل وقوعها لاتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهتها والتعامل معها منعا لانعكاسها على الداخل اللبناني عموما، والقطاع المصرفي خصوصا.

ومصرف لبنان، كما سبق وذكرنا، ملتزم بالمعايير والقرارات الدولية، بما لا يعرّض أي مصرف من مصارفنا اللبنانية للاهتزاز. كما أن المركزي ولجنة الرقابة على المصارف يقومان بواجباتهم تامة في ما خص الرقابة ومتابعة المصارف، التي بدورها لديها من الوعي والالتزام ما يكفي لعدم تعريض سمعتها للخطر.

**كيف تقيم تجربة المصارف الإسلامية، وهل هناك تعديلات على القانون الذي أنشأها في سبيل تسهيل أعمالها؟**

تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية فهي بالتعريف المعتمد حسب القانون اللبناني "تاجر بالمرور" حيث يقوم المصرف الإسلامي بإشراك المستثمر في ربحيته أو خسارته من خلال عمليات الحيازة والبيع وذلك مختلفا تماما عن عمل المصارف التجارية.

يوجد في لبنان حاليا خمسة مصارف اسلامية، بينهما اثنان تعود ملكيتهما بشكل أساسي لمصارف تقليدية لبنانية، واثنان لمصارف اسلامية عربية، والخامس يمثل فرعا لأحد المصارف الاسلامية العربية. هذه المصارف حديثة العهد في لبنان، لذا لا يمكن مقارنة نموها مع المصارف التقليدية، سيما أن مجمل موجوداتها بأفضل

سنواتها لا تتجاوز النصف في المئة من مجمل المصارف العاملة في لبنان.

يتطلب تطوير عمل المصارف الاسلامية إقرار قوانين في المجلس النيابي كي تتمكن هذه المصارف من الاستفادة من اعفاءات معينة تخفض كلفتها التمويلية لتزيد نسبة مردودها؛ إضافة الى ذلك على المصارف الإسلامية نشر الوعي فيما خص طبيعة عملها كي تستقطب المستثمرين، فلا تزال الأغلبية اللبنانية متحفظة على التعامل مع المصارف الإسلامية نظراً لعملياتها المعقدة.

**إلى أي مدى يهتم مصرف لبنان بتسهيل التسليفات الاجتماعية، كالسكن، التعليم، والبيئة؟**

هدفت سياسة مصرف لبنان، على مر السنوات الأخيرة ، إلى إفادة اللبناني بشكل مدروس من تطور القطاع المصرفي والارتفاع التاريخي لموجودات المصرف المركزي.

لذلك بادر البنك المركزي سنة 2013 إلى وضع برنامج تحفيزي بتصرف الإقتصاد اللبناني يوفر تسليفات تفوق 1.4 مليار دولار عبر المصارف بفائدة واحد في المئة، ضمن شروط معينة تقضي بالتسليف في الإقراض السكني والمشاريع الجديدة والتحصيل الجامعي والبحوث والطاقة البديلة.

وفي هذا الاطار، أعدّ مصرف لبنان هذا العام أيضا رزمة تحفيزية بحجم 800 مليون دولار لمشاريع جديدة في قطاعات الاسكان والطاقة والبيئة والتعليم، وهي نسخة ثانية للمبادرة الاولى التي اثبتت نجاعتها بدليل الاقبال القوي على القروض.

تنجية لذلك، ساهم مصرف لبنان عن طريق رزمة الحوافز للقطاع المصرفي بتعزيز فرص التعليم لحوالي تسعة آلاف طالب وذلك من خلال القروض التعليمية.

كما ان هذه الحوافز ساهمت مثلاً، في تأمين الاستقرار الاجتماعي من خلال القروض السكنية التي أمنت العيش الكريم لحوالي 100 ألف عائلة. وبذلك يكون مصرف لبنان قد وضع قدراته النقدية لخدمة المجتمع اللبناني عن طريق مساعدة الراغبين في تملك مسكن لائق.

كما اعتمد مصرف لبنان مقاربة إقتصادية تقوم على اعتبار أن قطاع البيئة يساعد في توفير الوظائف وفرص العمل ويمثل مصدر ثروة للبلاد وإن أي تحسّن في الأوضاع البيئية ينعكس ايجابا على صورة لبنان.

لذلك، فإن المبادرات التي اتخذها مصرف لبنان لتحسين الأوضاع البيئية شكلت فرصة لاطلاق المشاريع التي تحافظ على البيئة من خلال تخفيض نسبة التلوث والتقليل من المخاطر على صحة المواطنين، كما ان توفير بدائل تدريجية لتوليد الطاقة سوف يساهم في تخفيض الفاتورة النفطية، الأمر الذي ينعكس ايجابا على الأوضاع الاقتصادية للأسر اللبنانية.

في هذا السياق، نلاحظ أن اهتمام المصارف زاد بالشقّ البيئي، وفق ما يتبيّن من طلبات القروض المرسلة إلى البنك المركزي بخصوص مشاريع صديقة للبيئة، لا سيما في قطاع البناء، والتي تجاوز مجموعها المئة مليون دولار. إن الاستخدام الفعّال للطاقة أمر حيوي بالنسبة إلى لبنان ومصرف لبنان سيواصل جهوده الرامية إلى تعزيز البيئة والقطاع البيئي، لا سيما من خلال استحداث تقنيات هندسة مالية ملائمة.

**هل هناك نتائج إيجابية برزت بالتمويل الذي يقدمه مصرف لبنان عبر كفالات المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، والمتناهية الصغر؟**

ان الاهتمام بالتمويل، وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمر أساسي، لما لهذه المؤسسات من دور في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة بمشاريع جديدة وتوفير فرص العمل الأكثر تخصصا وكفاءة.

لذلك قام مصرف لبنان خلال السنوات الماضية بإطلاق العديد من المبادرات والتحفيزات في مجال التسليف الى القطاع الخاص، وخصوصا فيما خص دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق اطلاق مؤسسة كفالات، التي شكلت علامة فارقة في فتح الابواب والآفاق أمام تطوير جذري في بنية هذا القطاع وخدماته ودوره في التنمية واستقطاب العمالة والكفاءات.

واليوم وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية في لبنان والمنطقة لا يزال هذا القطاع يشهد نموا جيدا، وهذا ما تظهره الاحصاءات الأخيرة لشركة كفالات حيث ارتفع عدد الكفالات الممنوحة من الشركة خلال الأشهر الثمانية الاولى من العام 2014 بنسبة 8% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، كما ارتفع الحجم الاجمالي للقروض المكفولة من الشركة بنسبة 1.89% خلال الفترة نفسها.

**في حال استخراج النفط ستلجأ الشركات المستثمرة إلى دفع ثمن البترول بالدولار، ومن المفروض انشاء صندوق سيادي لإيداع أموال البترول في هذا الصندوق، السؤال هل يمكن للدولة أو مصرف لبنان تحييد هذا الصندوق عن القرار والتدخل الأميركي، وكيف يتم تحييده ؟**

نحن، كبنك مركزي لسنا مُطلعين، لتاريخه، على تفاصيل ملف النفط. ولكن، مما لا شك فيه أن هذه العملية، عندما تتحقق فإن مداخيلها سوف تساعد لبنان. ففي لبنان، كل ما ينتج هو بجهد اللبنانيين في الداخل، وفي المهجر بشكل أساسي، ولم يأته شيء من الموارد الطبيعية كما يحصل في دول أخرى. ولأول مرة سوف يكون عندنا مادة تأتي للبنانيين بمدخول بالنقد الأجنبي، يضاف الى جهود المهاجرين الذين يدخلون سنوياً 8 مليارات دولار من الخارج الى لبنان.

يتطلّع لبنان إلى تأمين مداخيل متوقّعة من قطاع النفط والغاز، إذا ما تمّت عمليّة استخراج هذه المواد من المنطقة الاقتصاديّة البحريّة اللبنانيّة. تخطط الحكومة لإنشاء صندوق سيادي تعود ملكيته للدولة، لكنّه مستقلّ ماليا وإداريًا، وتودع فيه مداخيل الغاز والنفط. وإن فعل لبنان ذلك فسوف يكون له صندوق سيادي بحاجة إلى استثمار أمواله، وربّما الاستثمارات الأجدى لهذا الصندوق، في المرحلة الأولى خاصة، هي في البنية التحتيّة في لبنان. كما أنّ عائدات هذا الصندوق قد تساهم في تخفيض مديونيّة الدولة وتفعيل الاقتصاد اللبناني.

هذه المقاربة سينتج عنها أيضاً شعور لدى اللبناني بأنّه استفاد من قطاع الطاقة المستجد في لبنان. لكن رغم هذه الآمال وما يُحكى عن الغاز، فإنّ هذا الأمر إذا ابتدأ فإنّه يحتاج إلى وقت ليعطي مفاعيله. لذلك تبقى الاصلاحات الهيكلية في الإدارة والاقتصاد أمراً أساسيًا وحيويًا من شأنها أن تسهم في إيجاد بنية مؤاتية لتوفير فرص العمل والحد من التضخم ومن العجز. لكنّ هذه الاصلاحات لن تعطي ثمارها دون وفاق سياسي بين مختلف الأطياف اللبنانيّة.